معارف
ISSN 1112-7007
EISSN 6804 -2600
المجلد 18/ العدد 2 (ديسمبر 2023): ص.ص: 122-141

علم الاقتصاد بين الاستقراء والاستدلال العقلي المنطقي

Economics between induction and logical reasoning

د. جمال بوزيدي *

جامعة البليدة 02، الجزائر، boumerdes2005@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2021/07/31؛ تاريخ القبول: 2022/01/21؛ تاريخ النشر: 2023/12/31

ملخص:

في العلوم الدقيقة يدرس الإنسان الأفعال الحرة الصادرة عن أشياء ليس لها عقل موجه، أما في العلوم الإنسانية فيدرس الإنسان الأفعال الموجهة الصادرة عن إنسان له عقل يفكر، وبالتالي يكون منهج التجربة غير صالح للعلوم الإنسانية كما هو في حال العلوم الطبيعية. لكن لحسن الحظ ولسوئه معا يتاح للإنسان الباحث في العلوم الاجتماعية تقمص دور الإنسان موضوع البحث لتوقع أفعاله، بينما لا يتاح لدارس الفيزياء مثلا التفكير بطريقة فوتون الضوء، بذلك يتاح للباحث في العلوم الاجتماعية منهجين علميين فقط هما الاستقراء والاستدلال المنطقي، أما الاعتماد على الاستقراء وحده فقط بما يناظر اعتماد العلوم الطبيعية على منهج التجربة لا يكون كافيا بل يكون مضللا ويقود في كثير من الحالات الى أخطاء تامة كما سنرى خلال هذا البحث، وبالإضافة إلى ذلك يقود الاعتماد على الاستقراء لوحده إلى تسرب التحيزات الشخصية إلى النظرية العلمية والبحث العلمي. وبالإضافة إلى ذلك يقود الاعتماد على الاستقراء لوحده إلى تسرب التحيزات الشخصية إلى النظرية العلمية والبحث

الكلمات المفتاحية: منهج الاستقراء؛ منهج الاستنباط؛ التحيزات الشخصية؛ البحث العلمي؛ علم الاقتصاد.

Abstract:

In the exact sciences, man studies free acts of creatures that have no mastermind, whereas in human and social sciences, he studies the

* المؤلف المرسل.

directed acts of a human with a thinking mind (human being). As such, the experimental method is invalid for human sciences as in the case of natural sciences. But fortunately and unfortunately too, it is available to human researcher in social sciences to play the role of the human at issue in order to anticipate his actions, while physics scholars, for instance, can't possibly think through a photon of light, and thereby, social scientists have only two scientific approaches, namely, the extrapolation and the logical reasoning. Moreover, relying on extrapolation only, corresponding to the dependence of the natural sciences on the experimental approach is not sufficient, it is misleading, and in fact leads in many cases, as we shall see during this research, to unequivocal errors. It can result, therefore, in the personal biases against the theory and the scientific research.

Keywords: Personal biases; Extrapolation; Logical reasoning; Scientific research; Economics.

المقدمة:

طلوع الشمس كل يوم منذ ملايين السنين من المشرق دليل كبير على أنها ستطلع من هناك غدا، لكنه من الناحية العلمية ليس دليلا كافيا بشكل تام على أنها حتما ستطلع من هناك غدا، وللحصول على أدلة كافية على أنها ستطلع من هناك غدا لا بد من عدم الاكتفاء باستقراء الواقع فقط، بل يجب الاعتماد على مناهج أخرى. إن علاقتكما المستمرة منذ العقدين من الزمن دليل مهم على قوتها وعمقها، ودليل على أن شريكك هذا إنسان جيد، لكن هذا كله ليس دليلا تاما على أنه لن يخونك غدا، ولكي تتأكد من أنه لن يخونك لا يكفي استقراء تجربة السنوات الماضية، فهناك تجارب أوصلت إلى النتيجة العكسية.

إذا كان كل ما يتم إنتاجه في البلد يباع بشكل مباشر وسلس فهذا لا يعني أن الإنتاج بطبيعته يخلق الطلب عليه كما قال جون بابتيست ساي، والدليل على ذلك هو أن جون ماينرد كينز بعد حوالي مئة عام كان يرى بوضوح أن هناك إنتاجا في المصانع لكنه لا يباع، لذلك هاجم كينز بضراوة قانون ساي، وكلاهما استخدم منهج الاستقراء لكن كان يكفي فقط أن نعرف هل أن البشر ينتجون من أجل أن يستهلكوا أم هم يستهلكون من أجل أن ينتجوا لنعرف كيف يتحدد الناتج أبالعرض أم بالطلب أم بغير ذلك، وبالتالي ما يسمى

قانون ساي لا يكون صحيحا إلا إذا سحبت منه كلمة قانون التي تعني أنه صالح لكل مكان وزمان، فيقرأ هكذا بدون تبجيل أو تقديس: كل ما يتم إنتاجه في أوربا الغربية في بدايات القرن التاسع عشر يباع مباشرة.

لكن حتى كينز ورغم أنه فند صحة قانون ساي عاد في الأخير من حيث لا يدري ولا يشعر ولا يريد ليؤمن بصحته من جديد، وذلك حين اعتباره الاستثمار دالة في الفائدة، لأن هذا يعني أن الاستثمار ليس دالة في الاستهلاك أو الطلب على الاستهلاك، فلو انخفض معدل الفائدة لأي سبب من الأسباب فإن الاستثمار سيرتفع ونسي كينز أن المنتجين ينتجون لتلبية طلب الاستهلاك على منتجاتهم، وهو ما قاله عند تفنيده قانون ساي. وسبب هذا التناقض الذي وقع فيه كينز هو محاولته إيجاد تبرير علمي لنظرية الفائدة الموجبة، فجاء بنظرية تفضيل السيولة حيث معدل الفائدة هو ثمن التنازل عن السيولة، وما أقرب هذه النظرية إلى شخص كينز وواقعه، فهو كان سمسارا في البورصة، وهذا يوضح كيف تتسرب التحيزات الشخصية إلى النظرية العلمية بواسطة الاعتماد على منهج الاستقراء لوحده، وهذا مثال ينطبق على كثير من نظريات الاقتصاد كما سنرى في هذا البحث.

الإشكالية:

نحاول من خلال هذا البحث الإجابة عن التساؤل المركزي التالي:

هل يصلح استخدام منهج الاستقراء لوحده في علم الاقتصاد كما يصلح ذلك في العلوم الدقيقة؟

ويمكن تفكيك التساؤل السابق إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو الفرق الأساسي بين العلوم الدقيقة والعلوم الإنسانية؟
- كيف استنتجت نظريات وقوانين علم الاقتصاد ولماذا تتناقض فيما بينها؟
- ما هي المناهج العلمية التي تصلح لعلم الاقتصاد؟
- كيف تسربت التحيزات غير العلمية إلى علم الاقتصاد؟

الفرضيات:

- الفرق الأساسي بين العلوم الدقيقة والعلوم الإنسانية هو إمكانية القياس في الأولى وصعوبته في الثانية.

- استنتجت نظريات الاقتصاد باستخدام الاستقراء فقط نتيجة تأثر علماء الاقتصاد بعلماء الطبيعة وتقليدهم.

- لصعوبة القياس واستحالته في كثير من الحالات في العلوم الإنسانية فإن الاستقراء لا يكون كافيا وحده بل يجب أن يترافق مع الاستدلال المنطقي.

- الباحث جزء من الواقع المستقرأ وبدون العودة إلى الاستدلال المنطقي تنتقل تأثيرات الواقع المستقرأ على الباحث إلى نتيجة استقرائه الواقع بمعنى أنه ليس الباحث فقط من يرى الواقع المستقرأ ويؤثر فيه إنما أيضا العكس.

أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى تبيان خطأ الاعتماد على منهج الاستقراء لوحده في استنتاج قوانين علم الاقتصاد والعلوم الإنسانية بصفة عامة بتقديم أمثلة واضحة لتناقض نظريات علم الاقتصاد وعدم كفايتها المكانية والزمانية وهو ما ينتهي إلى ضرورة تصحيح الهيكل الفوقي لعلم الاقتصاد متمثلا في أسسه الفلسفية المتعلقة بمناهج إنتاج المعرفة الاقتصادية.

هيكلة البحث

من أجل ذلك سنقوم بتقسيم البحث إلى ثلاثة محاور نتناول في الأول الفرق بين العلوم الدقيقة والعلوم الإنسانية ونتطرق أيضا إلى إيراد أمثلة عن كيفية استنتاج نظريات الاقتصاد باستخدام الاستقراء دون الاستنباط المنطقي وما يؤدي إليه ذلك من تناقضات ونتطرق في الثاني إلى الأسس الفلسفية لاختيار مناهج العلوم الإنسانية وفي المحور الأخير نتطرق إلى طرق تسرب التحيزات غير العلمية إلى علم الاقتصاد بسبب الاعتماد على الاستقراء دون الاستنباط وما يحدثه من أخطاء وتناقضات.

1- النظرية الاقتصادية والتحيزات الشخصية في المنهج الاستقرائي

يروي الاقتصادي ستانلي فيشر Stanley ficher الذي كان كبير الاقتصاديين في صندوق النقد الدولي قصة حدثت له حين كان يعمل أستاذا للاقتصاد في المعهد الشهير معهد ماساشوسيتس للتكنولوجيا MIT سأله أستاذ زميل له في نفس المعهد من غير أساتذة الاقتصاد: "هل يمكن أن تدلني على نظرية اقتصادية واحدة يجمع كل

الاقتصاديين على صحتها دون أن تكون بديهية ومجرد تحصيل حاصل" ويقصد السائل أن يقول: هل تنكر أن النظريات الاقتصادية إن لم تكن مجرد بديهيات أو مجرد تحصيل حاصل فإنها ليست سوى تعبير عن موقف أيديولوجي أو عن تحيز شخصي وبالتالي لا بد أن يختلف حولها الاقتصاديون نتيجة اختلاف تحيزاتهم الشخصية.[1] فهل تتسرب الأيديولوجية والتحيزات الشخصية إلى العلم الذي يوصف بالموضوعية وكيف ذلك؟

لماذا كان أمارتيا سن الاقتصادي الأمريكي المرموق من أصول هندية والحائز على نوبل في الاقتصاد هو من يبحث موضوعات اقتصاد الرفاه والعدل الاجتماعي والفقر في الاقتصاد بدل أن يبحث هذه الموضوعات قبل ذلك بكثير الاقتصاديون الغربيون؟ لماذا لم يبحثها بول ساموبلسون أو فريدمان؟ ولماذا تنتهي بحوث الاقتصاديين الغربين كفريدمان إلى عدم الالتفات إلى الفقر وسوء توزيع الدخل والعدل الاجتماعي؟ ألا يبدو واضحا أن الهند كانت حاضرة من غير قصد حتى، ومن دون إدراك، في الخلفية المعرفية لأمارتيا سن عند بحثه هذه الموضوعات دون غيرها والتأكيد عليها دون غيرها؟ وبالمقابل لم يكون فريدمان إلا ابن محيطه عندما كان يدعوا باستمرار إلى تخفيض الضرائب على الأغنياء لإنعاش الاقتصاد. هو في النهاية ترعرع في الغرب في ثقافة لا تعير الاهتمام إلى مواضيع أمارتيا سن، من هنا يبدوا واضحا كيف تأثر التحيزات الشخصية على بناء النظرية الاقتصادية، وهو أمر لا مفر من الاعتراف به، لكن لا يجب أن نرى الدنيا بهذه السوداوية، فالتحيزات هذه وإن كانت لها سلبياتها التي أشرنا إليها فهي كذلك بها ايجابيات ضرورية ومفيدة للحياة وللعلم كذلك.

يفترض في القوانين العلمية أو النظريات والتعميمات العلمية أن لا تتعلق بزمان ومكان دون غيرهما، فقانون الجاذبية مثلا كقانون علمي لا يتعلق بمكان دون غيره أو زمان دون غيره وكذلك قانون العرض والطلب، لكن في علم الاقتصاد من السهل على دارس تاريخ الفكر الاقتصادي أن يلاحظ حاجته الدائمة إلى دراسة ظروف نشأة كل نظرية كي يفهم تلك النظرية، ونقصد بظروف النشأة كل الأحداث الزمانية والمكانية التي صاحبت النظرية. يمكن أن نقدم أمثلة على أهم تلك النظريات على أننا نعتقد أن كل نظريات الاقتصاد مرتبطة بظروف الزمان والمكان المصاحبين لها:

(1) - جلال أمين، فلسفة علم الاقتصاد، دار الشروق، القاهرة، 2008، ص262.

- نظرية كمية النقود والتي ظهرت نتيجة تدفق الذهب إلى أوربا من المستعمرات.
- اعتبار الزراعة على أنها النشاط الاقتصادي الوحيد كان ذلك عند الفيزيوقراط في فرنسا الزراعية حينها.
- إضافة رأس المال إلى عناصر الإنتاج في بدايات الثورة الصناعية في أوربا.
- إضافة التنظيم إلى عناصر الإنتاج وكان ذلك بسبب انفصال ملكية رأس المال على ملكية المشروع.
- نظرية مالتس في السكان كانت تعبر عن استقرائه لواقع جزيرة بريطانيا.
- نظرية صندوق الأجور حيث كانت الأجور أهم بنود رأس المال.
- نظرية تفضيل السيولة لكينز لأنه كان سمسارا في البورصة.
- قانون ساي للأسواق حيث نشا في ظروف كان الطلب اكبر بكثير من العرض

لكن قد يقال إن هذا لا يقدح في صحة هذه النظريات، فنظرية الجاذبية نفسها ارتبطت بحادثة سقوط تفاحة نيوتن !؟

إن سقوط تفاحة نيوتن لم يكن بإرادة حرة ناتجة عن عقل يفكر تسبب في سقوطها، بل هو فعل عفوي، ونيوتن عندما درس هذه الظاهرة لم يتقمص دور تفاحة كي يفهم تصرفاتها الممكنة، لأن ذلك غير ممكن، ثم هو في غنى عنه، فالتجربة العلمية تستطيع حسم الموضوع، بينما في علم الاقتصاد الذي يدرس الأفعال الحرة الموجهة[2] من قبل مخلوقات لها عقول تفكر لا يمكنه إجراء التجربة، إنما عليه أن يستخدم الاستدلال العقلي المنطقي الذي ينتج عن تقمص الباحث في علم الاقتصاد دور الإنسان الاقتصادي صاحب الأفعال الموجهة، والذي هو محل البحث في علم الاقتصاد، ويقارن ذلك بما يمكن ملاحظته واستنتاجه من عملية الاستقراء للواقع، بهذه الطريقة فقط يمكن الحصول على تعميمات وقوانين علمية للظواهر الاقتصادية، لكن لا يجب أن نتوقع دقة في النتائج كدقة العلوم الدقيقة والسبب واضح، الباحث في الاقتصاد إنسان له عقل ومحل البحث أو موضوعه هو كذلك إنسان له عقل، فالأمر مختلف عن حالة إنسان يدرس تفاحة، هذا هو الفارق الذي جعل الباب مفتوحا لتسرب الأيديولوجية والتحيزات إلى النظرية العلمية والعلم في العلوم الاجتماعية.

(2) - روبرت ميرفي، دروس مبسطة في الاقتصاد، ترجمة رحاب صلاح الدين، كلمات عربية للترجمة والنشر، ط1، القاهرة، 2012، ص19.

لكي يكون الأمر واضحا تماما نظريا وعمليا بالنسبة للأسس غير العلمية لنظريات علم الاقتصاد ودور التحيزات الشخصية والأيديولوجية في بناء نظريات الاقتصاد سنقدم هنا مثالا يشمل معظم نظريات علم الاقتصاد إن لم يكن كلها، يتمثل في بناء علم الاقتصاد برمته على نظرية الإنتاج بدل بنائه على نظرية الاستهلاك، وسنرى كيف اعتمد الاقتصادي على استقراء الواقع وتكرار الأحداث في استنتاج تعميمات وقوانين ونظريات تفسر هذا الواقع بعيدا عن الاستدلال العقلي المنطقي الذي يكون فوق الواقع أو خارج النموذج أو التفكير من خارج العلبة ففي النهاية الواقع المستقرأ هو نتيجة لأفعال حرة موجهة من قبل عقول.

لقد تأسست نظرية الاستهلاك بعد ما يقارب المائة عام من تأسيس علم الاقتصاد ونظرية الإنتاج، فالنظرية الاقتصادية في الاستهلاك لم تبدأ إلا على يد الاقتصادي البريطاني جيوفنز Jevons والمدرسة النمساوية في الاقتصاد أوائل العقد السابع من القرن الثامن عشر.[3] فكيف استطاع علماء الاقتصاد ومؤسسيه بناء نظريات الاقتصاد دون نظرية في الاستهلاك، إذ في الواقع لا يمكن فصل الإنتاج عن الاستهلاك، ولماذا لم يتأسس علم الاقتصاد على نظرية الاستهلاك بدل نظرية الإنتاج، وهل يمكن فعل ذلك؟

لقد فعلوا ذلك معتبرين الاستهلاك مجرد تحصيل حاصل للإنتاج، وعبروا عن ذلك باعتقادهم الراسخ في صحة قانون ساي للأسواق الذي مفاده أن كل ناتج أو عرض بطبيعته يخلق الطلب عليه، هذا القانون قال في شأنه واحد من أكبر رواد علم الاقتصاد الأوائل وهو جون ستيوارت ميل بأنه أشد قوانين علم الاقتصاد وضوحا وصحة، لكن ماركس عندما اطلع لأول مرة على هذا القانون علق عليه مستخدما هذه الكلمات: "ثرثرة صبيانية .. هراء .. هراء"[4].

يبدو واضحا أن المنهج العلمي المتبع في استنتاج هذا القانون هو المنهج الاستقرائي لوحده، وهذا كان صحيحا وقتها، فالثورة الصناعية في انجلترا ثم غرب أوربا كانت ثورة في الإنتاج، وكان حجم الإنتاج في بدايات هذه الثورة الصناعية الناشئة ضعيفا جدا مقارنة بحجم الطلب، وكان يباع كل ما ينتج بسرعة وبسلاسة، فآلات النسيج القليلة وقتها والتي

(3) - جلال أمين، مرجع سابق، ص 108.

(4) - تودجي باكولز، أفكار جديدة من اقتصاديين راحلين، ترجمة كوثر محمود محمد وحسين التلاوي، سلسلة تصدرها مجلة الابتسامة، القاهرة 2011. ص172.

كانت النشاط الرئيس في بدايات الثورة الصناعية كانت تنتج لعالم كله عار أو شبه عار، بهذا تشكل في وعي مؤسسي علم الاقتصاد الأوائل أن الاستهلاك ليس موضوعا مهما للبحث وركزوا كل اهتمامهم على دراسة الإنتاج، وكانت ملاحظة الاستقراء تفيد أن ثروة الأمم لن تزيد إلا بزيادة الإنتاج ومن يطلع على كتاب ثروة الأمم عند سميث يجد إعجابا كبيرا بدور المنتجين والرأسماليين في زيادة ثروة الأمم، ويبدو واضحا كذلك عدم اهتمام مؤسسي علم الاقتصاد إلا بمنهج الاستقراء مع إهمال تام للاستدلال العقلي المنطقي.

الاستدلال العقلي المنطقي يوضح تماما ويقينا أن قانون ساي ليس سوى خرافة قديمة، لا يمكن أن تكون صحيحة أبدا، لا في وقتها ولا في أي وقت آخر، فالإنتاج ليس سوى مشتق من الاستهلاك، ونحن البشر وكذلك النحل والنمل ننتج من أجل أن نستهلك بينما يخبرنا قانون ساي بأننا نستهلك من أجل أن ننتج، فالحاجة أم الاختراع بينما يقول قانون ساي عكس ذلك الاختراع أم الحاجة، والأمر المدهش أن الاقتصاديين أنفسهم الذين آمنوا بقانون ساي يعرفون الاستثمار بأنه التخلي عن الاستهلاك الحالي من أجل الحصول على استهلاك أكبر في المستقبل، ويشير هذا التعريف بوضوح أن الاستثمار هدفه الوحيد الذي أوجده من العدم هو تلبية طلب الاستهلاك، ومع ذلك صدقوا أن الناتج يتحدد بالعرض الكلي لا بالطلب الكلي. هنا كما في الكثير من نظريات علم الاقتصاد اعتمد الاقتصادي على استقراء الواقع دون الاستدلال العقلي المنطقي فكانت النتائج خاطئة تماما.

ومع أن الاستدلال العقلي المنطقي سهل وبسيط وواضح، فإن علم الاقتصاد احتاج وقتا طويلا ليكتشف خرافية قانون ساي، فمنذ صدور كتاب ثروة الأمم سنة 1776 إلى غاية عام 1936 وهو عام صدور النظرية العامة للاستخدام والنقود والفائدة لجون ماينرد كينز كان قانون ساي يتربع على عرش علم الاقتصاد: العرض يخلق الطلب عليه، فجاء كينز بنظرية أثارت الكثير من الجدل ووصفت كثيرا أنها ثورة على الفكر السابق له والذي سماه بالفكر الكلاسيكي، فقال أن الناتج يتحدد بالطلب لا بالعرض، فهل اعتمد كينز في صياغة هذا القانون أو التعميم على الاستقراء أم على الاستدلال العقلي الذي لا يحتاج أكثر من دقيقة.

في الحقيقة لا نملك أدلة كافية لترجيح أحد الرأيين على الأخر، فكتاب كينز النظرية العامة يشير بوضوح إلى استعمال الاستدلال العقلي لكن حتى هذا الاستدلال قد يكون مبنيا على استقراء الواقع والملاحظة الميدانية وقت أن كان كينز يكتب كتابه وهي فترة

الكساد الكبير 1929-1933 إذ أن نقص الاستهلاك كانت ملاحظة تكلم عنها الكثير من الاقتصاديين الذين بحثوا الكساد الكبير[5]، ومن ثم فإن ملاحظة نقص الاستهلاك ونتيجة ذلك نقص الإنتاج والاستثمار يقودان إلى الوقوف على عدم صحة قانون ساي.

لكن ومع أن كينز فند عدم صحة قانون ساي فإنه عاد في الأخير ليؤمن بصحته من حيث لا يشعر ومن حيث لا يريد، فقد اعتبر الاستثمار دالة في الفائدة[6]، بمعنى أن انخفاض الفائدة يزيد الاستثمار والعكس بالعكس صحيح، ونسي كينز أن الاستثمار مجرد اشتقاق من الاستهلاك فقط، بمعنى لا وجود للإنتاج ما لم يوجد الاستهلاك فيزيد بزيادته وينقص بنقصانه، وبذلك يكون الاعتقاد أن الاستثمار دالة في الفائدة إيمانا بصحة قانون ساي؛ لأن الناتج هنا يتحدد بالفائدة لا بالطلب على الاستهلاك، فما هو المنهج العلمي الذي استخدمه كينز ليقول إن الاستثمار دالة في الفائدة؟

واضح أنه لم يستخدم الاستدلال العقلي، لأنه يقود إلى النتيجة العكسية والتي وقف عليها عند تفنيده قانون ساي للأسواق، وهذا يشير بوضوح إلى أنه استقرأ الواقع فقط لوحده دون استدلال عقلي، لذلك نظريته ليست سوى بنت وقته وتحيزاته ولا تصلح لا لوقته ولا لغيره من الأوقات، لقد كان كينز سمسارا ناجحا في البورصة[7] كما كان ريكاردو من قبل، والنظرية العلمية الأقرب إلى شخصه كسمسار هي نظرية تفضيل السيولة التي تعتبر معدل الفائدة كمكافأة عن التنازل عن السيولة، هذه الاستقراءات لواقع البورصة أيامه هي التي ورطته في استنتاج أن الاستثمار دالة في الفائدة فوقع في تناقض كبير، فمن جهة هاجم قانون ساي بضراوة كما هو واضح في النظرية العامة ثم عاد من جهة أخرى ليؤمن بصحة القانون الذي هاجمه والذي من أجله قام بتسمية كل الاقتصاديين قبله بالكلاسيك وهو جوهر اختلاف نظرية كينز عن نظرية من سماهم الكلاسيك. يحق لنا أن نسمي كل علم الاقتصاد حتى الآن بأنه كلاسيكي.

(5) - زكي رمزي، الاقتصاد السياسي للبطالة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1997، ص289-291.

(6) - جون مينرد كينز، النظرية العامة للتشغيل والنقود والفائدة، ترجمة إلهام عيداروس، دار العين للنشر، ط1، القاهرة، 2010، ص184.

(7) - روبرت سكيدلسكي، جون مينرد كينز - مقدمة قصيرة، ترجمة عبد الرحمن مجدي، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، ط1، القاهرة، مصر، 2015. ص20.

يبدو جليا جدا أن نظريات الاقتصاد ترتبط ارتباطا وثيقا بظروفها المكانية والزمانية وذلك بسبب الاعتماد على الاستقراء لوحده في صياغة التعميمات، فلو كان يعيش كينز وقتها في مصر مثلا ما كان ليستنتج نظرية تفضيل السيولة لسعر الفائدة، وحتى لو كان يعيش كينز زمانا هذا في دولة من دول إفريقيا ما كان كذلك ليقول أن الاستثمار دالة في الفائدة، وهذا الاستخدام للاستقراء دون الاستدلال العقلي يسمح بتسرب التحيزات والأحكام القيمية والأخلاقية والأحكام المسبقة والأيديولوجية إلى النظرية الاقتصادية، إذ لم يكن صعبا على عقول كبيرة بحجم عقول علماء الاقتصاد الكبار أن يستعملوا الاستدلال العقلي، بل كانوا عباقرة في استنتاج الكثير من نظريات الاقتصاد، لكن الأيديولوجية والثقافة والقيم والتاريخ والجغرافيا والظروف الزمانية وغير ذلك من العوامل التي منعتهم دون يشعروا بذلك على الأرجح من استخدام الاستدلال المنطقي وأوقعتهم في تناقضات صارخة كتلك التي وقع فيها كينز مع قانون ساي للأسواق.

على كل حال كثيرا ما نسمع من يدافعون باستماتة عن علماء الاقتصاد قولهم إن هذه النظريات كانت صحيحة في وقتها، قيل لي مرة أنت تنتقد كينز وما أدراك ما كينز منقذ الرأسمالية، من أنت لتفعل ذلك؟ وقيل لي حتى لو كانت نظرية كينز لا تصلح لزماننا هذا فقد كانت صالحة لوقتها !؟ إن هذه الحجة تسقط مباشرة بتعريف النظرية على أنها تفسير علمي لا ينبغي أن يرتبط وينحصر بظروف الزمان والمكان الخاصين بالنظرية، إنما يجب أن تفسر الواقع في كل مكان وكل زمان، فإذا سقط تفسيرها للواقع بتغير المكان أو الزمان أو كليهما فهذا دليل كاف على عدم صحتها في كل مكان وكل زمان، بذلك تكون بنت ظروفها الخاصة المتعلقة بالاستقراء وبالضرورة تكون غير موضوعية وغير علمية، هي في الحقيقة مجرد تحيزات غير علمية لا تمت للعلم بصلة تتعلق بنتيجة الاستقراء وحده دون استدلال عقلي منطقي.

يمكن سرد الكثير من الأمثلة عن نظريات وأفكار ارتبطت بظروف الزمان والمكان وكانت مجرد استقراء للواقع أهمل منهج الاستنباط والاستدلال العقلي المنطقي، لعل أهمها اعتقاد الكلاسيك المؤمنين بصحة قانون ساي أن السعر يتحدد بنفقة الإنتاج وهو ما عبروا عنه بنظرية القيمة، ثم جاء بعدهم النيوكلاسيك فاعتقدوا أن الأسعار تتحدد بحجم الطلب وهو ما يعرف بنظرية المنفعة، ثم جاء مارشال فجمع بين النظريتين وقال أن الأسعار تتحدد بالقيمة والمنفعة معا في وقت واحد وعبر عن ذلك بمنحنيات العرض والطلب الشهيرة في الاقتصاد، لكن ذلك لم يحدث خلال دقيقة من الزمن وهو ما يحتاجه

منهج الاستدلال العقلي بل احتاج ما يزيد عن مئة عام وهي ربما المدة التي كانت لازمة لاكتشاف عدم صحة التعميمات المستنتجة من منهج استقراء الواقع، على أنه يجب ملاحظة أن ما قاله مارشال ليس أمرا معقدا كنظرية النسبية العامة، بل هو أمر يعرفه رجل الشارع البسيط، والاقتصادي لم يكن غبيا إلى هذه الدرجة، لكن منعه من الوصول إليها مجموعة التحيزات الشخصية والأيديولوجية من خلال جعله يعتمد من حيث لا يشعر على الاستقراء دون استدلال منطقي تقارن مع نتائجه نتائج الاستقراء.

2- فلسفة العلوم

سنتطرق هنا الى مشكلة الاعتماد على الاستقراء دون الاستدلال العقلي المنطقي ومشكلة الاستقراء الشهيرة في فلسفة العلوم وكذا مشكلة القياس الكمي في العلوم .

2-1 الاستقراء والاستنباط عند الديك

يشرح الفيلسوف الانجليزي الشهير بيرتراند راسل[8]- وللمفارقة يقول بيرتراند راسل بأن كينز هو أذكى رجل قابله ومع ذلك وقع كينز فيما وقع فيه ديك برتراند راسل- المناهج العلمية بطريقة ممتعة، فيحكي عن ديك فصله مزارع عن بقية الدجاج لتسمينه من أجل ذبحه في مناسبة معينة قادمة، فأما الديك فقد استنتج بأن الحياة رغد ونعيم وترف ممتد. لقد توصل الديك إلى هذه النتيجة من خلال استقرائه لواقعه المعيش كل يوم بعد فصله عن بقية الدجاج، ولم يكن بمقدوره باستخدام المنهج الاستقرائي لوحده أن يتنبأ بالمأساة التي تنتظره إلا يوم أن ذبحه المزارع، يوم المناسبة المقصودة أو يوم مأساة الديك.

كان على الديك أن يسأل سؤالا بسيطا يتعلق بالغائية وهو: لماذا فصلني المزارع عن بقية الدجاج!؟ ولماذا هذا الرغد والترف بعيدا عن فوضى وثرثرة الدجاجات الإناث؟

إن الإجابة عن السؤال السابق كانت بالتأكيد ستوضح للديك أن خطبا ما سيحدث في المستقبل، وأنه لا يعيش مترفا لسواد عينيه أو جمال ريشه كما هو حال طائر الحسون. لو سأل الديك نفسه هذا السؤال لكان من الناحية العلمية قد استخدم المنهج الاستنباطي، لكن في كل الحالات لم يكن بمقدوره تجنب المأساة إنما فقط التنبؤ بها مسبقا، وهذه إحدى

(8) - المرجع السابق، ص14.

مهام العلم وكان هذا سيجنبه الضحك على مستوى معيشة دجاجات الخم بعد أن فارقهم ثم يذبح فيضحكوا عليه في الأخير كثيرا، ومن يضحك أخيرا يضحك كثيرا.

2-2 القياس الاقتصادي

لو أردنا مثلا إجراء دراسة قياسية للتأكد من صحة قانون ساي وقمنا بجمع البيانات الاقتصادية عن الطلب والعرض الكليين للفترة 1770-1830 فإن نتائج هذه الدراسة ستخبرنا أن قانون ساي صحيح، حيث سنجد أن كل ما تم إنتاجه قد تم بيعه مباشرة ،ولو جمعنا البيانات عن الفترة 1925-1940 لوجدنا أن تفنيد كينز لهذا القانون صحيح، إذ أننا سنجد أن الاستهلاك أو الطلب كان أقل من الإنتاج والعرض، لكن في الفترة الأولى والثانية وخلال كل تاريخ الرأسمالية هناك باستمرار الأزمة الدورية حيث يكون الطلب أقل من العرض، لكن الكلاسيك سرعان ما فسروا ذلك على أنه فائض مؤقت في الإنتاج وليس عجزا في الطلب، وفي كل الحالات لا تعطينا نتائج القياس الاقتصادي تفسيرات حاسمة هل هو عجز في الطلب أم فائض في العرض؟ ومن يطلع على تفسيرات علماء الاقتصاد للأزمة الدورية يرى ذلك بوضوح، إذ معظمهم يرونها بسبب فائض العرض مع أنه يمكن استنتاج أنها نقص طلب من نفس البيانات التي اعتمد عليها من قالوا أنها فائض عرض. القياس الاقتصادي ليس سوى استقراء للواقع يمكن أن نستفيد منه لكن لا يكفي أن نعتمد عليه كليا.

كذلك لو أردنا إجراء دراسة قياسية عن علاقة الاستثمار بالفائدة فإننا سنجمع بيانات عن الاستثمار وبيانات تقابلها عن معدلات الفائدة وسنجد دائما أنه عندما تكون معدلات الفائدة في أدنى مستوياتها تكون مستويات الاستثمار عالية، وعندما تكون معدلات الفائدة مرتفعة تكون مستويات الاستثمار منخفضة، وسيكون هذا دليلا قياسيا على علاقة الاستثمار العكسية القوية مع معدل الفائدة[9] مع أنه في الحقيقة لا توجد علاقة بينها أصلا، ويكفي أن ننظر في تعريف الاستثمار على أنه مشتق من الاستهلاك يزيد بزيادته وينخفض بانخفاضه لنعرف أن الاستثمار دالة في الاستهلاك، فلو اعتمدنا على بيانات استقراء الواقع لوحدها دون منهج الاستدلال العقلي فإن النتيجة حتما ستكون غير صحيحة تماما، بل ومضللة تماما.

(9) - جمال بوزيدي، العلاقة بين معدل الفائدة والأزمة الدورية في النظام الاقتصادي الرأسمالي، أطروحة دكتوراه، جامعة بومرداس، 2017، ص124.

إذا وزعنا استبيانات على المستثمرين كما فعل بعض أساتذة الاقتصاد من جامعة ستانفورد في دراستهم لعلاقة الاستثمار بالفائدة، فسنحصل على بيانات ناتجة عن عقول تفكر، وهنا يكون الباحث عقلا يفكر وموضوع البحث عقل يفكر، ولن تكون بذلك نتائجنا دقيقة، على أنه يجب أن نستمتع أثناء ذلك ببعض الإجابات التي تفيد أن الاستثمار لا يتأثر أبدا بالفائدة لأن عين المستثمر على الطلب، أما الفائدة فهي رقم تافه مقارنة بالأرقام الأخرى كسعر البيع وحجم الطلب وسعر الأجر والنقل وغير ذلك، وهذه الإجابة التي يقدمها رجل الشارع دون أن يفهم مناهج البحث العلمي هي صفعة مدوية في وجه الاقتصادي، لأنها تعني أن الاقتصادي ليس في حاجة أصلا إلى مغادرة الجامعة من أجل توزيع الاستبيانات، وليس في حاجة إلى أن يبدو مثل الرحالة المستكشفين أو علماء الأحياء عندما يخرجون إلى المستنقعات، يكفيه فقط أن يعرف -وهو يعرف- أننا لا ننتج إلا من أجل أن نستهلك ليعرف أنه من المستحيل أن يكون الاستثمار دالة في غير الاستهلاك.

ثمة أمر عجيب بالنسبة لكينز عند اعتباره الاستثمار دالة في الفائدة فهذا الاعتبار من المؤكد أنه نتيجة استقراء لا استدلال منطقي، لأن الاستدلال المنطقي انطلاقا من تعاريف الاستثمار والاستهلاك لا يقود أبدا الى استنتاج أن الاستثمار دالة في الفائدة، لكن مع ذلك نجد كينز لا يؤمن باستخدام منهج الاستقراء في الاقتصاد ويبرر ذلك بأن عدد المتغيرات كثير ولا يمكن ضمان بقائها مستقرة، يقول روبرت سكيدلسكي في كتابه مقدمة قصيرة جدا عن كينز: "لكن كينز كان مهتما كذلك بمشكلة المعرفة في علم الاقتصاد ودخل في عام 1911 في جدال حاد مع كارل بيرسون حول تأثير شرب الوالدين للكحوليات على حياة أولادهم، ورفض كينز استخدام بيرسون للمنهج الاستقرائي لإثبات الحقائق الاجتماعية، وعكس ذلك تشككه الأعم في فائدة الاستدلال الإحصائي إلى جانب رفضه للنظرية الإحصائية أو التكرارية للاحتمال، فعلم الاقتصاد لا يمكن أن يكون علما محكما لأن عدد المتغيرات كبير جدا ولا ضامن لاستقرار المتغيرات عبر الزمن، وكما قال كينز لاحقا: من الأفضل أن تكون قريبا من الصواب على أن تكون مخطئا على نحو جازم"[10].

لكن مع ذلك استخدم كينز المنهج الاستقرائي لوحده في استنتاج أن الاستثمار دالة في الفائدة وذلك لكونه سمسارا في البورصة، ومن الصعب أن يدرك سمسار البورصة الذي

(10) - روبرت سكيدلسكي، مرجع سابق، ص27.

يرى انخفاض الاستثمار يترافق دائما مع ارتفاع معدلات الفائدة ويرى ارتفاع حجم الاستثمار مرافقا دائما لانخفاض معدل الفائدة طيلة أعوام أو عقود من الصعب عليه أن يفكر بأن الاستثمار يمكن أن يكون دالة في شيء آخر غير الفائدة، لكن كان استخدام منهج الاستدلال العقلي المنطقي انطلاقا من تعاريف الاستثمار والاستهلاك سيقوده حتما إلى استنتاج أن الاستثمار دالة في الاستهلاك لا في الفائدة. على كل حال نوافق كينز تماما في عدم الاعتماد على المنهج الاستقرائي لوحده في استنتاج تعميمات وقوانين في ميدان العلوم الاجتماعية بما في ذلك علم الاقتصاد، ولقد أوضحنا ذلك من قبل وحتى قبل أن نطلع على رأي كينز في استخدام منهج الاستقراء في العلوم الاجتماعية وعلم الاقتصاد، وقلنا أنه يقود إلى نتائج خاطئة تماما على نحو جازم كما هو الحال في الخطأ التام الذي وقع فيه كينز نفسه وكذا الخطأ التام الذي وقع فيه جون بابتيست ساي في قانونه الشهير قانون المنافذ.

3-2 قانون أسعار الأيسكريم

هناك مثال إحصائي شهير يتمثل في ملاحظة أحد عمال متاجر الأيسكريم تزامن انخفاض أسعار البترول مع ارتفاع أسعار الأيسكريم وتزامن ارتفاع أسعار البترول مع انخفاض أسعار الأيسكريم ومن ملاحظته هذه التي تبدو مثيرة استنتج وجود علاقة عكسية بين أسعار البترول وأسعار الأيسكريم[11].

لكن ما بدا له ملاحظة مثيرة أو اكتشافا جديدا هو في الحقيقة مجرد بديهية يعرفها الجميع، إذ أن ارتفاع أسعار الأيسكريم يكون في فصل الصيف، حيث ترتفع درجات الحرارة فيزداد الطلب على الأيسكريم فترتفع أسعاره، وحيث ترتفع درجات الحرارة ينخفض الطلب على البترول من أجل التدفئة، ويحدث العكس في فصل الشتاء، حيث يزداد الطلب على البترول للتدفئة فترتفع أسعاره وينخفض الطلب على الأيسكريم نتيجة انخفاض درجات الحرارة، وبالتالي لا توجد علاقة بين أسعار البترول وأسعار الأيسكريم، لا موجبة ولا سالبة، هذا بالضبط ما وقع فيه علماء الاقتصاد، لأنهم ببساطة استخدموا المنهج الاستقرائي لوحده دون استنباط انطلاقا من التعاريف المؤسسة.

3- قنوات انتقال التحيزات في المنهج الاستقرائي

(11) - عدنان محمد فقيه، الربا والمخرج منه، دار المنهاج، ط1، جدة، السعودية، 2016. ص 143.

أهم قناة لانتقال الأيديولوجية والأحكام المسبقة والقيمية والتحيزات الشخصية إلى النظرية العلمية هي قناة طرح التساؤل أو الإشكال وتحديد الأسئلة التي يختار الباحث أن يثيرها ويبحث عن أجوبة لها دون غيرها من الأسئلة[12]، وفي هذا الصدد يمثل استقراء وملاحظة الواقع أهم مصادر طرح الأسئلة، لكن هذا الواقع لا يتم استقراؤه بالمجهر الالكتروني كما هو الحال في العلوم الطبيعية، بل يفعل ذلك الباحث بما يحمل من أفكار مسبقة ومشاعر دفينة وأحكام قيمية وتحيزات وأهواء شخصية، وبالتالي يكون لها تأثيرها في تحديد نوع الأسئلة التي يختار الباحث طرحها كما يكون لها تأثيرها في كيفية استقراء الواقع لاستنتاج التعميمات الممكنة، هذا هو الذي يفسر في اعتقادنا أن يبحث أمارتيا سن الهندي اقتصاد الرفاهة والعدل الاجتماعي والفقر بدل أن يفعل ذلك فريدمان الأمريكي أو جالبريث الكندي، ويفسر لماذا بحوث الاقتصاد المتعلقة بالفائدة والربا تكون في معظمها لاقتصاديين مسلمين، ويفسر كذلك لماذا ينفر الاقتصاديون الغربيون من الحديث عن إعادة توزيع الدخل على الفقراء وغير ذلك من المسائل.

القناة الثانية لتأثير التحيزات الشخصية على النظرية العلمية تتمثل في تحديد نوع الإجابة المقدمة عن السؤال المطروح، دون أن يعني ذلك أن تكون النتيجة خاطئة بالضرورة، بل يعني فقط أن تكون صحيحة في ظل مجوعة معينة من الافتراضات افترضها الباحث سواء ذكرها أم لم يفعل ولم يدفعه إلى افتراضها إلا ما يحمله في نفسه من تحيزات وأفكار مسبقة،[13] فالباحث كما قلنا لا يستقرأ الواقع بالمجهر بل يرى العالم بكل مكونات شخصيته، وفي هذا الصدد هناك كم هائل من المتغيرات التي تجعل الرؤية مختلفة من باحث إلى آخر، منها الجنس والعمر والدين والثقافة بكل مكوناتها والعرق والتاريخ والبيئة الجغرافية والأذواق والأيديولوجيات ومستوى التحصيل العلمي والمكانة الاجتماعية وغير ذلك من المتغيرات التي يصعب حصرها كلها، كل هذه المتغيرات لها تأثيرها في طريقة استقراء الواقع وتقديم الأجوبة للأسئلة المطروحة، على أنه يجب أن نشير إلى أننا لا نقصد بالتحيزات الشخصية عدم النزاهة، فذلك موضوع آخر تمام،ا إنما نقصد أن هذه التحيزات الشخصية تتسرب إلى النظرية العلمية دون قصد من الباحث ودون شعوره بها حتى، فمن أصعب الأمور أن يكتشف الشخص تحيزاته الشخصية، كما هو صعب على كل

(12) - جلال أمين، مرجع سابق، ص29.

(13) - المرجع السابق، ص29.

واحد منا أن يشم رائحته، وحالنا في هذا كحال مراقبتنا للسمك يسبح في الماء بينما لا يشعر السمك على الأرجح بوجود الماء أصلا كما لا نشعر نحن باستهلاكنا للهواء.

وبالإضافة إلى ذلك تنتقل التحيزات الشخصية إلى البحث العلمي عن طريق التصنيف[14] أو التقليم، بحيث يتم استقراء الواقع بناءً على تصنيفات معينة دون غيرها، ويفعل الباحث ذلك بسلاسة من حيث لا يشعر أساسا، ناقلا أهوائه وتحيزاته الشخصية إلى البحث العلمي والنظرية العلمية. وعملية التصنيف ضرورية وأساسية للبحث العلمي بحيث يصعب تصور أن يتم بدونها أي بحث علمي، بل هي لازمة لأي تفكير على الإطلاق، ومن أمثلة التصنيف في علم الاقتصاد: عناصر الإنتاج، والتمييز بين الاستهلاك والإنتاج وبين الادخار والاستثمار، وتصنيف الدول إلى نامية ومتقدمة وغير ذلك، فالتمييز بين الدول إلى نامية ومتقدمة كان على أساس متوسط الدخل، لكن كان يمكن أن يكون تصنيف الدول مستندا إلى آلاف المقاييس الأخرى بدل متوسط الدخل الفردي، والنتائج المترتبة عن هذا التصنيف كانت نتائج كارثية، فمقترحات اقتصاديات التنمية كانت نتائجها عكسية، وأثبتت التجارب أن اعتماد مقياس متوسط الدخل الفردي لم يكن مقياسا صحيحا لعلاج مشاكل هذه الدول التي سميت متخلفة ثم نامية. كذلك التمييز بين الإنتاج والاستهلاك وبين الادخار والاستثمار كما سنرى بعد قليل.

هناك أيضا تأثير اللغة في انتقال التحيزات إلى العلم فقولنا طلوع وغروب الشمس من الناحية العلمية يعتبر كلاما ينتمي إلى العصور القديمة عندما كان الناس يعتقدون أن الأرض هي مركز الكون والشمس تدور حولها، لكن أكبر العلماء المختصين في الفيزياء يقولون طلعت الشمس أو غربت وهم بالطبع يعرفون أن ذلك علميا غير صحيح، لكن اصطلاح اللغة جرى على هذا النحو وهو يفيد المراد منه.

في الاقتصاد هناك مثال جيد لسياق موضوعنا يخص الاستهلاك، فيقصد الاقتصاديون بالاستهلاك تحقيق منفعة من استعمال الشيء بشكل مباشر، هذا هو تعريف الاستهلاك في علم الاقتصاد، والدارسين للاقتصاد يتعاملون مع هذا المصطلح بتلقائية مثلما نتعامل مع الهواء، لكنه في الحقيقة ليس مصطلحا علميا بريئا، فمفردة الاستهلاك تعني إهلاك الشيء وتدميره كليا أو جزئيا وهذا المعنى هو المعنى الشائع، فطلبة

(14) - المرجع السابق، ص31.

الاقتصاد الجدد عندما يطلب منهم إعطاء أمثلة للاستهلاك دائما يفكرون أول الأمر في الغذاء والطعام، حيث يكون التدمير للغذاء تدميرا نهائيا، بمعنى إفنائه، وينتج عن ذلك أو بسببه تصنيف تحيزي يجعل مقارنة الاستهلاك بالاستثمار مقارنة توحي بخيرية الإنتاج على الاستهلاك وخيرية الادخار والاستثمار على الاستهلاك، وهذا شائع عند العامة من الناس وشائع في علم الاقتصاد لكن بتخفي، ولما كنا في المدرسة الابتدائية تعلمنا في كتاب القراءة تلك القصة التي تفيد قوة حكمة النملة التي تدخر للشتاء بينما يستهلك الصرصور كل شيء في الصيف وهو جالس يغني ويراقب النملة، وما إن يحل برد الشتاء حتى يذهب الصرصور الذي كان يغني ويضحك على النملة ليطرق بابها باكيا راجيا أن تمنحه بعض ما ادخرت وتنتشله من الجوع والهلاك، ولست أتذكر نهاية القصة أرحمته أم طردته؟ لكن في الرأسمالية العلمية ينبغي أن يطرد لتكون الحكمة قاسية واستقراءً جيدا على بطلان نظرية إعادة توزيع الدخل.

لقد نشأ علم الاقتصاد في لحظة إعجاب بالإنتاج في بدايات الثورة الصناعية، وكان الاستهلاك مجرد تحصيل حاصل، إذ كان الطلب أقل من العرض بكثير، من هنا لم يهتم علماء الاقتصاد المؤسسين بالاستهلاك. ومن جهة أخرى فإن النظر بأعين الاقتصاد الجزئي إلى الإنتاج والاستهلاك يوضح بسهولة أن الإنتاج سبيل إلى الغنى والثروة بينما يقود الاستهلاك إلى الفقر، واعتقد رواد علم الاقتصاد الأوائل أن ما يصلح للاقتصاد الجزئي يصلح للاقتصاد الكلي، فما هو صالح للفرد يصلح للجماعة، وكان ذلك متماهيا مع الواقع حينها، حيث استقراء الواقع وقتها يوضح أن الإنتاج يقود الاستهلاك فكل منتج مباع. هناك أيضا تلك الحقيقة البديهية التي مفادها أن الإنتاج يقتضي مشقة أو جهد أو عمل أو تضحية أو كلها بينما الاستهلاك لا يقتضي أي شيء من ذلك أو هكذا كان.

كل هذا قاد علماء الاقتصاد إلى أن يجعلوا الاستهلاك في مستوى أدنى من الادخار والاستثمار والإنتاج، هذه هي دونية الاستهلاك التي تتضح في اختيار هذه المفردة دون غيرها لوصف استعمال الأشياء.

كل ذلك جعل الاقتصاديين الأوائل يختارون مفردة الاستهلاك للتعبير عن استعمال الأشياء بما يعبر عن تحيزاتهم الشخصية من حيث لا يشعرون، وهذا كله قاد إلى خطأ تام بعد أن كان انطلق من خطأ تام، فالإنتاج والاستثمار والدخل كلها مشتقات من الاستهلاك وهذا ما يخبرنا به الاستدلال العقلي في دقيقة على الأكثر بدل استقراء الواقع وانتظار

عشرات السنين حتى يتضح أن الاستهلاك هو الذي يقود الاقتصاد في المشاهدة الاستقرائية، على أن المفارقة هنا عجيبة، فمنهج الاستدلال العقلي في هذا الموضوع استخدمه علماء الاقتصاد أنفسهم الذين آمنوا بقانون ساي، والذين رفضوا قانون ساي وآمنوا بوجود علاقة بين الاستثمار والفائدة، فهم أنفسهم يعرفون الاستثمار بأنه التخلي عن الاستهلاك الحالي مقابل الحصول على استهلاك أكبر في المستقبل، وهذا يعني ببساطة أن الاستثمار دالة في الاستهلاك وأن الناتج يتحدد مبدئيا على الأقل بالاستهلاك.

يجب أن نشير في الأخير أن سماع الموسيقى أو الغناء أو قراءة كتاب علم الاقتصاد لبول ساموبلسون أو زيارة أهرامات الجيزة أو قصر تاج محل، كلها أمثلة عما يعتبره الاقتصادي من قبيل الاستهلاك، لكن لا وجود لتدمير الشيء هنا، لا جزئيا ولا كليا، فاستمتاعي بأهرامات الجيزة لن ينقص منها شيء، وكذلك بالنسبة لكتاب الاقتصاد وللمغني أو العازف، بذلك يبدو استعمال مفردة استهلاك للتعبير عن هذه الأنشطة في غير محله إذ لا يعبر عن الكنه الحقيقي للشيء، ويوضح ذلك تشبع الاقتصادي بنظرية الإنتاج عند بحثه نظرية الاستهلاك، فنشاط مستعمل السلعة أو الخدمة في مفردة استهلاك هو أقرب إلى نشاط منتج السلعة منه إلى مستعملها ويجعل الشخص المستخدم للسلعة أو الخدمة أشبه بآلة الإنتاج منه بالإنسان،[15] وهذا كله بسبب اعتبار وتصنيف الاستهلاك على أنه تحصيل حاصل تابع للإنتاج كما هو في قانون ساي، وما يؤكد ذلك هو ملاحظة أن التمييز بين الإنتاج والاستهلاك لا يكون ممكنا في كثير من الحالات، فمثلا عزف الموسيقى للاستمتاع الشخصي يعتبر إنتاجا واستهلاكا في الوقت ذاته، إذ أنه خلق لمنفعة أو زيادتها وفي الوقت عينه تحقيق منفعة من استعمال الشيء بشكل مباشر، وهما تعريفي الإنتاج والاستهلاك على التوالي، وهما تعريفان سرعان ما ينساهما الاقتصادي، لأنه لا يهتم في الحقيقة إلا بما يباع وبما يشترى مقابل ثمن نقدي فقط، فكل ما يشترى يعتبره الاقتصادي استهلاك، وكل ما يباع يعتبره إنتاج، ولا يهتم الاقتصادي كثيرا بتعريف كل من الاستهلاك والإنتاج الذين وضعهما هو نفسه.

خاتمة

(15) - المرجع السابق، ص114.

تأثرت العلوم الاجتماعية بنجاحات العلوم الطبيعية فأعجب كثيرا الباحث في العلوم الاجتماعية بطريقة البحث في العلوم الطبيعية ومناهجها وحاول تقليد علماء الطبيعة، هذا النهج من قبل الاقتصادي على وجه الخصوص حول الاقتصاد إلى رياضيات تطبيقية لها دقة عالية لكن مع خواء في المضمون وكثير من الأخطاء الفادحة، وكان مدخلا كبيرا لتسرب التحيزات الشخصية إلى النظرية العلمية من خلال الاعتماد على استقراء الواقع دون الاستدلال العقلي المنطقي، هذا كان مسئولا بدرجة كبيرة على سمعة سيئة لعلم الاقتصاد مقارنة بالعلوم الدقيقة، لأنه ببساطة مسئول عن قبول الكثير من الفضاعات على أنها قوانين حتمية، من قبيل ذلك نظرية مالتس في السكان، يقول مالتس: لا مكان للفقراء على مائدة الطبيعة، ومن قبيل ذلك قانون الأجر الحديدي الذي يقتضي أن يبقى الفقراء فقراء إلى الأبد، ومن قبيل ذلك إنكار أي نظرية أو مبرر لإعادة توزيع الدخل، وعدم الشعور بحرج أخلاقي من موت الملايين من الأطفال جوعا في حين تقدم الوجبات اللذيذة لكلاب الوولف وكلاب السيليهام الألزاسية كما يقول الفيلسوف جون برنارد شو إلى غير ذلك من الفضاعات

لكن يجب أن نؤكد عدة أمور: أولها أن التحيز لا يعني عدم النزاهة لأنه يحدث دون شعور أو إدراك من الباحث، فالإنسان يمكن أن يكتشف تحيزات الآخرين لكنه من الصعب جدا عليه أن يكتشف تحيزاته الشخصية بنفسه، وبالإضافة إلى ذلك لا يمكن تجنب هذه التحيزات فقد يكون من المستحيل أن يكون الباحث في العلوم الإنسانية موضوعيا تماما، لأن ذلك يعني أن يكون مثل الآلة منفصل عن المجتمع لا يتأثر به ولا يؤثر فيه، إنسان بدون تاريخ وقيم وثقافة ومشاعر وأحاسيس وتوجهات ورؤية ومعتقدات ودين وكم هائل من المتغيرات الأخرى، وبالمناسبة هذه هي أوصاف الرجل الاقتصادي العقلاني تماما والذي ظهر على استحياء مع البدايات الأولى لعلم الاقتصاد ثم ظهر جليا في كتابات رواد المدرسة الحدية، لكنه - لسوء حظ الاقتصادي ولحسن حظ الإنسانية- مخلوق خيالي لا وجود له على أرض الواقع. يجب التأكيد كذلك على أن هذه التحيزات طبيعية وضرورية للإنسان وللمجتمعات الإنسانية، إذ من الضروري - وربما المفيد كذلك- أن تتحيز لعائلتك وبلدك وفكرتك وغير ذلك، ولن تكون مباراة كرة القدم مثلا ملفتة لك إلا إذا كنت متحيزا لأحد الفريقين.

المراجع

- تودجي باكولز، أفكار جديدة من اقتصاديين راحلين، ترجمة كوثر محمود محمد وحسين التلاوي، سلسلة تصدرها مجلة الابتسامة، القاهرة 2011.
- جلال أمين، فلسفة علم الاقتصاد، دار الشروق، القاهرة، 2008.
- جمال بوزيدي، العلاقة بين معدل الفائدة والأزمة الدورية في النظام الاقتصادي الرأسمالي، أطروحة دكتوراه، جامعة بومرداس، 2017.
- جون مايزرد كينز، النظرية العامة للتشغيل والنقود والفائدة، ترجمة إلهام عيداروس، دار العين للنشر، ط1، القاهرة، 2010.
- روبرت سكيدلسكي، جون مايزرد كينز - مقدمة قصيرة، ترجمة عبد الرحمن مجدي، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، ط1، القاهرة، مصر، 2015.
- روبرت ميرفي، دروس مبسطة في الاقتصاد، ترجمة رحاب صلاح الدين، كلمات عربية للترجمة والنشر، ط1، القاهرة، 2012.
- زكي رمزي، الاقتصاد السياسي للبطالة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1997.
- عدنان محمد فقيه، الربا والمخرج منه، دار المنهاج، ط1، جدة، السعودية، 2016.